

دمشق وموسكو تسرعان فرض الأمر الواقع على أنقرة في إدلب

استثمار في تشتت الجهود التركية بين ملفات إقليمية



قلب تركيا ليس على السوريين ولكن على مصالحها في بلادهم

يفرون من إدلب باتجاه حدود سوريا مع تركيا، بينما قالت وكالة الأناضول التركية، الأحد، إن 25 ألف شخص فروا من إدلب منذ أن أدلى أردوغان بهذه التصريحات وأضاف أنهم وصلوا إلى منطقة قرب الحدود التركية.

وذكرت الوكالة أن نحو 205 آلاف شخص تركوا منازلهم في منطقة إدلب منذ أوائل نوفمبر الماضي بسبب الهجمات الروسية والسورية. وأشارت إلى أن المدنيين الفارين توجهوا إلى مناطق في سوريا سيطرت عليها تركيا في عمليات عسكرية سابقة أو إلى مناطق أخرى من إدلب.

وشنت تركيا ثلاث عمليات عسكرية عبر الحدود في شمال سوريا ضد وحدات حماية الشعب الكردية السورية التي تعتبرها جماعة إرهابية.

وسيطرت أنقرة على مناطق شاسعة من الأرض على الجانب الآخر من الحدود في تلك العمليات وتسعى لإعادة توطين اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم في تلك المناطق.

ولم يمنع تناقض السياسات الروسية والتركية في سوريا، من وجود مصالح مشتركة بين الطرفين هناك أضحت إلى عدة تفاهات قادت لعملية تهديّة في سوريا وهيئات لبدء مسار من التسويات السياسية، غير أن كل ذلك يبدو اليوم سائرا نحو الإنهاء بفعل تداخل الملفات وتضارب المصالح الروسية التركية.

واسع شنته القوات السورية لأربعة أشهر في إدلب، تتعرض المحافظة منذ أسابيع لقصف تشنه طائرات حربية سورية وروسية. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل 71 عنصرا من القوات السورية و103 من الفصائل الجهادية.

وما يضاعف الخسائر في صفوف المدنيين اعتماد القوات السورية والروسية بشكل كبير على القصف الجوي في المعركة.

استئناف معركة إدلب مظهر للانهايار التدريجي للتوافقات الروسية التركية حول سوريا نتيجة لتصاعد الخلافت بين الطرفين

وعلى الطرف المقابل تعمل أنقرة على توظيف العوامل الإنسانية في محاولة خلق رأي عام دولي مضاد للعملية العسكرية في إدلب والتي يعني حسمها لمصلحة دمشق وموسكو خسارة تركيا لإحدى أهم أوراقها في سوريا.

وكثيرا ما هذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أوروبا بملف اللاجئين السوريين في مساومته أوروبا على ملفات وقضايا خلافية معها. وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الخميس، إن 50 ألف شخص

التقدم السريع للقوات السورية المدعومة من روسيا في إدلب بالشمال السوري هو بمثابة سباق ضد الساعة لفرض الأمر الواقع على تركيا في أهم معقل لحلفاء أنقرة على الأراضي السورية، وهو هدف بصدد التحقق لكن بأثمان إنسانية باهظة حيث أوقعت المعركة التي يعتمد فيها على الكصف الجوي بشكل مكثف خسائر كبيرة في الأرواح وأطلقت موجة نزوح عاتية.

معارضين، بينما تقول دمشق وموسكو إنهم بالأساس متشددون تابعون لجبهة النصرة.

ويجعل التقدم الأخير للقوات السورية وحليفها الروسية على وشك السيطرة على أكبر تجمع سكاني في آخر المعال الخارجة عن سيطرة النظام السوري.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن، الأحد، إن الهجوم الجديد "محاولة للاقتراب من معرة النعمان"، مؤكدا انطلاق موجة نزوح كبيرة لآلاف من المدنيين.

وقال المرصد الذي يتخذ من بريطانيا مقرا له ويعتمد على شبكة واسعة من المراسلين على الأرض، إن أكثر من 30 ألف شخص أجبروا على النزوح خلال الأيام القليلة الماضية.

وتسيطر هيئة تحرير الشام على الجزء الأكبر من محافظة إدلب التي تؤوي ثلاثة ملايين شخص، نصفهم تقريبا نازحون من مناطق أخرى.

ورغم التوصل في أغسطس الماضي إلى اتفاق هدنة توقف بموجبه هجوم

معرفة النعمان (سوريا) - واصل

الجيش السوري المدعوم من روسيا تقدمه في إدلب على حساب القوى المدعومة من تركيا، محققا بذلك تقدما في المعركة التي تم استئنافها مؤخرا واعتبرها ملاحظون مؤشرا على الإنهايار التدريجي للتوافقات الروسية التركية حول سوريا نتيجة لتصاعد الخلافات بين موسكو وأنقرة بشأن ملفات أخرى على رأسها الملف الليبي.

وتشهد معركة إدلب تطورات سريعة جعلتها أقرب إلى سياق ضد الساعة لفرض الأمر الواقع من قبل دمشق وموسكو على أنقرة التي أصبحت جهودها مشتتة بين سوريا حيث توظف جيشها في تدخل مباشر لمواجهة القوات الكردية بشمال شرق البلاد، وليبيا حيث تحاول دعم تماسك حكومة الوفاق ضد زحف قوات الجيش الوطني الليبي على معقلها في طرابلس.

واستعادت القوات السورية السيطرة على العشرات من البلدات والقرى في محافظة إدلب بشمال غرب سوريا من قبضة من تسميمه تركيا

جهات بالشرعية اليمنية تدفع اتفاق الرياض نحو مصير اتفاق ستوكهولم

وأشار الحضرمي إلى أن اتفاق الرياض "ليس منصة عبور بل هو خطوة هامة لاستعادة الدولة اليمنية".

وتأتي تصريحات وزير الخارجية اليمني في الوقت الذي يبذل فيه التحالف العربي جهودا ملموسة لإنجاح الاتفاق الذي حظي بمباركة دولية وأمنية لافتة، باعتباره الشق الثاني من الإطار العام للتسوية في اليمن إلى جانب اتفاق ستوكهولم الذي يواجه تعذرا ملحوظا في ظل التصعيد العسكري في جهات الساحل الغربي.

ويصر المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث على عدم الاعتراف بفشله وفريق المراقبين الأميين في الحديدة في تنفيذ أي من استحقاقات اتفاق السويد بين الحكومة اليمنية والحوثيين بالرغم من مرور عام على توقيعه، من دون إحراز أي تقدم في أي من ملفاته الرئيسية مثل تبادل الأسرى وتطبيع الوضع الاقتصادي ووقف إطلاق النار والتهديّة في تعز.

ويخشى مراقبون من تكرار سيناريو اتفاق ستوكهولم في اتفاق الرياض الذي كان يفترض بموجب برنامجه الزمني منذ التوقيع عليه أن يتم انسحاب القوات من محافظتي أبين وشبوة وتعيين محافظين ومدراء أمن لعن ولحج والضالع، إضافة إلى تشكيل قوات أمنية في المحافظات الجنوبية، والإعلان عن حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب من 24 وزيرا.

وفي الوقت الذي تراهن فيه بعض الأطراف اليمنية على تكرار نموذج اتفاق السويد وإفراغ الاتفاق من محتواه واللعب على عامل الوقت وفرض أمر واقع على الأرض، تشير العديد من المصادر السياسية إلى اتباع المجتمع الدولي والإقليمي سياسة مغايرة تقوم على تجزئة الاتفاقات والتدرج في تنفيذها عبر آليات مختلفة لتعزيز الثقة بين كافة الأطراف قبيل الدفع باتجاه تسوية سياسية شاملة.

واعتبر مراقبون أن اندفاع الإخوان نحو إحكام السيطرة على محافظة تعز وتغيير تركيبة القوة الجنوبية في محافظات مثل شبوة وأبين ووادي حضرموت لصالحهم، يندرج في محاولة استباق أي تسويات يتبناها المجتمع الدولي في الفترة المقبلة كحصول حوارات غير معلنة تشارك فيها القوى الإقليمية الفاعلة وتستضيفها العاصمة العمانية مسقط والعاصمة الأردنية عمان.

وفي ذات السياق يفسر مراقبون حالة التصعيد السياسي والعسكري الحوثية من خلال استماتة الميليشيات الحوثية في تغيير معادلة القوة في الحديدة عبر هجمات متواصلة على مواقع تعز مركز قوات المقاومة المشتركة، والتصعيد الحوثي دبلوماسيا عبر إرسال سفير إلى طهران، ومحاولة فتح قنوات تواصل مع المجتمع الدولي بهدف كسر حالة العزلة التي تعيشها الجماعة الحوثية منذ اندلاع الحرب في مارس من العام 2015، بأنها مساعي للحلقات الأخيرة لإحراز مكاسب ما قبل نهاية الحرب.

عَدَن - ربطت مصادر سياسية يمنية بين تصاعد التصريحات المعادية لاتفاق الرياض والتحالف العربي، وبين الحركات التي يقوم التحالف من خلالها للدفع باتجاه تنفيذ الاتفاق إلى الإمام.

ووصفت المصادر التصريحات الجديدة التي أطلقها عدد من المسؤولين اليمنيين والتي هاجموا من خلالها دول التحالف على خلفية اتفاق الرياض، بأنها محاولة لعرقلة تنفيذ الاتفاق في ضوء المعلومات المتوافرة عن حراك نشط تقومه السعودية بصفتها راعية الاتفاق للضغط على الأطراف المعرّقة.

وواصل وزير النقل في الحكومة اليمنية صالح الجبواني في حوار مع قناة الجزيرة القطرية توجيه الاتهامات للتحالف العربي بالانحياز للمجلس الانتقالي الجنوبي والتلويح بخيارات أخرى من بينها "القوة" لحسم الخلاف مع المجلس، ورفض مضامين اتفاق الرياض.

اندفاع الإخوان نحو السيطرة على تعز وتغيير موازن القوى في شبوة وأبين ووادي حضرموت استباقا لأي تسويات قادمة

وأكدت مصادر مطلعة لـ "العرب" عودة وزير الداخلية في الحكومة اليمنية أحمد المسيري إلى محافظة المهرة قادمة من سلطنة عمان التي انتقل إليها مؤخرا في إطار عملية نزوح ممنهجة لعدد من قيادات الشرعية الموالية لقطر وسلطنة عمان إلى مسقط وتركيا والشروع في تكوين كتلتان سياسية جديدة مناهضة للتحالف العربي ورافضة لاتفاق الرياض. وحزمت الدوحة أوراقها داخل الحكومة الشرعية في أعقاب إنهاء مشاركتها في التحالف العربي، وتساعد الدور السلبي الذي تلعبه قيادات موالية لقطر وجماعة الإخوان في الشرعية بشكل لافت بعد مواجهات عدن في أغسطس الماضي، والتي وفرت الذريعة لعدد من المسؤولين للكشف عن مواقفهم المعادية للتحالف.

وعاود وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي تلميحاته الناقدة لاتفاق الرياض من خلال استحضار تفسيرات ملتبسة تسعى للتشكيك في نوايا التحالف العربي بقيادة السعودية التي رعت التوقيع على الاتفاق بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في الخامس من نوفمبر الماضي. وقال الحضرمي، الأحد، إن "اتفاق الرياض لم يأت لتعديّة مشاريع دستورية"، مضيفا في تصريح نشره حساب وزارة الخارجية اليمنية على تويتر أن "اتفاق الرياض لم يأت لتغيير شكل الدولة، بل للحفاظ عليها وعلى أمنها واستقرارها وسلامة وحدة أراضيها".

وضوح رؤية المحتجين يقابل ارتباك الطبقة السياسية في العراق

الرسمية الواحدة تلو الأخرى، ورفع المحتجون لافتات كتب عليها "نعتمد لإزعاجكم، نعمل لاجلکم". وليل السبت الأحد، قام العشرات من المتظاهرين بإغلاق الطريق السريعة التي تربط مدن الجنوب ببغداد بالإطارات المشتعلة.

وفي كربلاء والنجف، المدينتان المقدستان لدى الشيعة، أغلق الطلاب والناشطون كل المدارس، وتجمعوا بالآلاف في الساحات.

وفي الناصرية، أقدم المتظاهرون على قطع الجسور وطرق محورية عدة، فيما ظلت جميع الإدارات الرسمية مغلقة. وفي العاصمة بغداد تجمع الطلاب في ساحة التحرير المركزية بوسط العاصمة. وقالت المتظاهرة هويدا وهي طالبة في كلية العلوم "ترفض السيطرة الإيرانية على بلادنا، سليمان هو من يدير الأمور لدينا، يجب أن يعود العراق إلى ما كان عليه".

الانتخابات المبكرة

لا ترضي طموحات الشارع العراقي

وتكرس صراعات الإضراب على المناصب انفصال السياسيين عن مطالب الشارع الغاضب الذي يبدو مصرا على مواصلة حراكه. وبعد أسابيع عدة من تراجع نسبي في الاحتجاجات بفعل حملات التهيب والخطف والإغتيالات التي تقوم بها ميليشيات، وفق الأمم المتحدة، فإن الانتفاضة بدأت، الأحد، تستعيد زخمها.

وأعلن المتظاهرون في الديوانية والبصرة الإضراب العام، بعد ثلاثة أشهر من احتجاجات غير مسبوقه أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من 25 ألف شخص. وكان المتظاهرون رحبوا في نهاية نوفمبر الماضي باستقالة حكومة عادل عبدالمهدي. واليوم هم يريدون إسقاط رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ورئيس الجمهورية برهم صالح.

ويهدف المحتجون في ساحة التحرير وسط بغداد "برهم والحلبوسي جاء دوركم".

وفي مدينة الديوانية، أغلقت مجموعات من المتظاهرين الإدارات

والم يعر الشارع الغاضب اهتماما بمثل تلك الشكليات القانونية وواصل تظاهراته المطالبة بالتغيير الشامل. وأقدم الآلاف من المتظاهرين على قطع الطرقات وإغلاق الدوائر الحكومية في غالبية مدن جنوب البلاد.

وفيما يؤكد مسؤولون سياسيون أن الجارة إيران صاحبة النفوذ القوي في العراق، تواصل سعيها لتبرير مرشح يخدم مصالحها، أعلن الشارع رفضه التام لمرشحي الأحزاب.

وفوجئ المراقبون بالخلافات حول من يتولى قيادة الحكومة وهو يتسرب إلى داخل النواة الصلبة لحلفاء إيران في العراق. وأعلن النائب في البرلمان علي الصجري، الأحد، الانسحاب من تحالف البناء، المقرب من إيران، فيما اتهمه بالخضوع لما سماه "إملاءات خارجية". ويتألف تحالف البناء في الأساس من قوى سياسية شيعية على صلة وثيقة بإيران وعلى رأسها ائتلاف الفتح بقيادة هادي العامري، وائتلاف دولة القانون برعاية رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

وأجبت عملية اختيار رئيس وزراء جديد الجدل بشأن تحديد الكتلة البرلمانية الأكبر المؤهلة لترشيح الشخصية التي ستؤول المنصب. ولجأ رئيس الجمهورية إلى القضاء لتحديد الكتلة الأكبر، وتلقى، الأحد، جوابا على استفساره من المحكمة الاتحادية العليا، وصف بالغامض.



الشارع يعرف جيدا ماذا يريد

نقله نوعية في البلاد، غرق السياسيون في جدل عقيم بشأن الجهة الأحق بتسمية رئيس وزراء جديد لخلافة رئيس الحكومة المستقيل عادل عبدالمهدي، فيما الأحزاب المسكدة بزمام السلطة تواصل مناوراتها للالتفاف على المطالب الشعبية وترشيح من يكفل لها مواصلة الهيمنة على الحياة السياسية.

بغداد - لم تمنع موجة الاحتجاجات الشعبية الجارية في العراق، رغم شدتها، الأحزاب السياسية من مواصلة صراعها التقليدي الشرس على السلطة، مدفوعة بالرغبة في حماية مكاسبها من جهة، وبحرص إيران على إبقاء زمام قيادة الدولة العراقية بيد أحزاب وشخصيات يعينها تحق فيها طهران أكثر من غيرها وتأمينها على حراسة نفوذها ومصالحها في العراق.

وقالت الرئاسة العراقية الأحد إن التحالف البرلماني الذي يقوده زعيم ميليشيا بدر هادي العامري ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي تحت مسمى تحالف البناء، رشح كسب السهيل وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال لرئاسة الحكومة المقبلة. وهذا الخيار ليس مرفوضا من قبل الشارع فقط، ولكن أيضا من قبل عدد من القوى والأحزاب المنخرطة في الصراع على السلطة، الأمر الذي يرشح الاحتجاجات الشعبية للتصاعد ويكرس الارتباك في صفوف الطبقة السياسية. ورغم الضغوط الكبيرة المسلطة في الشارع على الطبقة السياسية لإنجاز